

ان يبين وبعد الضمان لا يطيب الروح بكل حال وهو المختار واطلاق العوا
 في الجامعين والمضاربة يدل على ذلك **ووجه** انه بالنقد منه استفاد
 سلامة المشتري وبالاشارة استفاد جواز التصرف لتعلق العقد به في
 حق القدر والوصف فيثبت فيه شهرة الحرمة للملك بسبب حثيث
واصل بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا كقول الحر **قوله**
قلت ان الحبيب واجب التصديق فلا يأخذ الا من يجوز له اخذ الصلة
وسئل ابو حنيفة رحمه الله عن اكل طعام السلطتين والظلمة واخذ
 الجاهل من ماله فقال ينبغي ان يتحرى عند الاخذ والاكل فان وقع في
 قلبه انه حلال باخذ ويتناول ولا فلا كذا في الخلاصة انتهى **وكان**
 العلامة بخوارزم لا يأكل طعام الظلمة وياخذ جوارح فقيل له في ذلك
 فقال تعديم الطعام يكون امانة والمباح له يتلفه على ملك المبيع فملك
 اكل طعام الظالم والجائزة تمليك فينتصرف عن ملك نفسه انتهى **وقال**
 بلغ المال الحثيث نصلاً لا تجب فيه الزكاة لان الكيل واجب التصديق
 في الذي لا يجب رده لصاحبه بعينه والامور دين جميعاً ولا زكاة فيه
فان قلت كيف سلب الفقيه تناول ما فيه حثيث دون الناصب
قلت محمل عدم حله بحقيقة الحال وان علم فهو كغيره الا انه اذا لم يجد
 الفقيه غيره كان كالمضطر فيتناول حينئذ **فان قلت** قال في كافي
 السقي كما لا يحل اكل الجرام لا يحل دفعه لغيره لياكله انتهى وان ما لا يحل
 للمخمس تناول لا يحل له فعله بغيره فكيف يجوز له ان يباسه وشرب الخمر
 وسفينة وكراهه استتعال القنطرة بالفرج في الحلاء لا يباح اجلاس
 حتى للقبلة لذلك فكيف امره الناصب بالتصدق بالروح او بالعين
 (المفصولة وقد نعتوت مع انه لا يباح الناصب تناولها قبل اداء الضمان
قلت العوايه بذلك استدلالاً بقصة الساة المصطبة وامر صلى الله عليه
 وسلم باطعام الاسارى على منوال عمل العرة لينة فتأكله لا على عمل الميتة
 للبرية ولا له لما تبدلت العين ودخلت في ملك الغاصب وزال ملك
 بالمغصوب منه عزاً ومع ذلك منع من الانفعال بها حسب المادة الغصب
 وسد لها بهام بيت الا نفع فيخ الزمة عنها بالتصدق كيلاً يتلف المال
 من غير ان تنفع محتاج اليه وهو الفقير ولذا لا يقصد به تحصيل الغلاب
 بل تعويض الزمة **وعلمت** ان ما بقي بعينه على حال وقت الغصب ولم
 يتخلط بما يفسر تمييزه عنه يلزم رد عينه لما كلفه على ملكه **والد**
قال في الفتاوى وقد وقع في ذم زكاة السلطتين يتصوره بما
 اكس على العباد والمشايخ ويدعون لهم عند اخذها ان كان ما اخذه بعينه
 من مسلم او معاهد بعينه بلا خلط ولا تغيير حال الاخذ والمضطر
 انتهى

انتهى **وعلمت** حكم ذلك ما قد ماه **فان قلت** ان تبدل الملك بتبدل العين
 فاذا تبدل الملك في المال المحرم زالت الحرمة بتبدل الملك كما في صدقة
 اخذها الكاتب واداه السيد الغني او الطاهشي فيخرج المالك منه فانها
 تطيب لسببه بتبدل الملك وكذا ابن السبيل اذا وصل الى ماله وعيه
 صدقة اخذها حين انقطاعه عن ماله وكفتيريات عن صدقة اخذها
 تطيب لوارثه الغني **قلت** انما زالت الحرمة بتبدل الملك في ذلك
 المقيس عليه ولم تبدل في المقيس مع تبدل الملك في كل منهما لان الحرمة
 في المقيس عليه ليست بمعنى قاهر بالمعنى اذ لا حثيث في نفس الصدقة
 وانما الحثيث في فعل الاخذ يعني ككعنه اذ لا له ولا يجوز ذلك لغني
 من غير حاجة ولا لها شي لزيادة حرمة وصلت لغيرها لا في صدقة تطيب
 في ذاتها ما خذت برخي كما ذكرنا المستحقة مما حرمت على الغني والهاشي الا لضرورة
 عن ذل الاخذ بوصف الفنا العام به وصورنا القرابة النبي صلى الله عليه وسلم
 عن اوصاخ الناس فالحرم عليها ابتداء الاخذ للصدقة كذلك المعنى فاذا
 تجزأ ككاتب لم يرجع من المولى ابتداء الاخذ بل استدامته وكذا ابن السبيل
 والفقر اذا مات لم يرجع ابتداء الاخذ بل استدامته من اجل ما اخذ وطالب
 للوارث **بجمل** الف العين المغصوبه فان الحرمة القائمة بها لا تقول
 بتبدل الملك الا ترى الي بقاء وصفها بالغصب ولذا كان اشتغال النبي
 صلى الله عليه وسلم ومنعه اصحابه عن اكل الشاة المصلحة لبقاء الحرمة
 بوصف الغصب مع تبدل الملك فيها كما قدمناه ولما كان وصف الصدقة
 له صلى الله عليه وسلم المستحق للمعنى عن اكل الصدقة ابتداءً لئلا
 يتبدل الملك اكل صلى الله عليه وسلم مما اهدى من بريئة وكان قد صدق
 به عليها وبين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هوها صدقة ولناهدية
 كما رويها عائشة رضي الله عنها قالت ودخل علينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والبريمة تقول بلع نغوب اليه خبز وادم من ادم البيت فقال
 الم اري برمة فيما لم قالوا بلع ولكن ذلك لم تصدق به علي بربوت
 وانت لا تأكل الصدقة قال هو عليها صدقة ولناهدية **استفاد** هذا من
 شرح الكفر والهداية وفي هذا الدور كفاية لاثبات ما اردناه مع
 قصر الباع ووضيغ الحال والحظ الاطلاع والحد لله العالمين بشراعية
 في شهر ربيع الاول سنة تسع واربعمائة
 والى غفر له ولوالديه
 ولشاهجه والسليين
 ام